



الوحدة الرابعة : ضبط الفرضيات

اعداد وتقديم: د. حزام العربي

مدخل استشكالي :

"إذا أردت دراسة العلاقة بين غياب التحفيز
وضعف الأداء المهني، كيف تصوغ فرضيتك؟"

ماهو الفرق بين الإشكالية والفرضية؟.

أولاً- تمهيد:

بعد أن يكون الباحث قد صاغ سؤاله الأولي جيداً وكون معرفته جيدة حول موضوعه، يلزمه الانتقال إلى المرحلة الموالية. هذه المرحلة الثانية في الخطوات المنهجية العلمية **مرتبطة بصياغة إجابة نظرية، مؤقتة وإجرائية، للسؤال الأولي**. وهذه المرحلة يمكن تقسيمها إلى مرحلتين فرعيتين:

الأولى نظرية، يتم فيها تعديل وتصحيح أو بناء الإطار النظري الذي يعمل الباحث، من خلاله، على إعادة صياغة سؤاله الأولي واقتراح فرضية البحث؛
والثانية إجرائية، وهي أجراء ذاك الإطار النظري من أجل إعداد المرحلة المقبلة للبحث، التي هي تأكيد أو نفي فرضية البحث بفضل الاختبارات الإمبريقية، وهذه المرحلة تضم تنفيذ الفرضية وصياغة المفاهيم الإجرائية وتحديدتها، بحيث يعمل الباحث على استخراج أبعادها وتقاطعاتها ومؤشراتها/ متغيراتها.

وعطفا على ما سبق سنحاول من خلال هذه المحاضرة التطرق إلى عدة عناصر: أهميتها، تعريفها، وظائفها، شروط وضعها، أنواعها، طرق صياغتها، الخ. ولكن قبل ذلك تجدر الإشارة إلى أن اعتمادها **في البحوث الإنسانية ليس ضروريا**، وذلك بالرغم من كونها محورية في البحوث الإمبريقية التي تفكك فيها الفرضيات إلى متغيرات -وأبعاد- ومؤشرات بغية اختبارها في مجال بحثي شامل أو بالعينة، ولذلك فلا ضير في اعتماد التساؤل الرئيس والتساؤلات الفرعية في غيرها من أنواع البحوث.

ثانيا- أهمية الفرضيات

تقوم الفرضية بدور المرشد والموجه للبحث، نظرا لأنها تشير إلى ما نحن بصدد البحث عنه أو محاولة اختباره. وهي تعرف عادة **بأنها محاولات تفسيرية أو تفسيرات مؤقتة للظاهرة قيد البحث**، والتي تصاغ في شكل مقترحات أو إجابات أولية. ويتمثل دورها في تحديد المشكلة المراد بحثها -في مطلع البحث- وفقا لبعض العناصر مثل، هدف البحث، مكانه وزمانه، خصائص المبحوثين... وبالتالي، فإن الهدف من البحث هو التحقق من صحة أو خطأ الفرضية التي وضعت سابقا، أي مواجهة النظرية مع الواقع.

ولكن، ومن أجل فهم أفضل لدور الفرضيات في العمل العلمي، تجدر الإشارة إلى أن الفرضية ليست كلها ظن أو افتراض مجرد، لأنها لو كانت كذلك لانتقص من قوتها بوصفها أداة أساسية في عملية البحث وفي تطوير النظريات. وبهذا الصدد، يشير كوبنين : إلى أن "الافتراض، في حد ذاته -منفردا-، لا يطور المعرفة حول موضوع البحث. فهو لا يؤدي وظيفته إلا إذا ارتبط بالمعرفة السابقة... فالقيمة الحدسية للفرضية تكمن أساسا في كونها تجمع بين المعارف السابقة والجديدة، أو ما نسعى إليه". وهي من الأهمية بما كان بالنسبة للبحث العلمي، لأنها تساعد على اقتراح الحلول الممكنة لمشكلة معينة. ولقد أرجع "كرلينغر و لي" **Kerlinger & Lee** أهميتها إلى أسباب ثلاثة:

- هي أدوات عمل النظريات.
 - من الممكن اختبار الفرضيات والبرهنة على احتمال كونها صحيحة أو خاطئة
 - هي أدوات قوية لتطوير المعرفة لأنها تسمح للعلماء والباحثين بتجاوز أنفسهم.
- وعلى الرغم من أهمية الفرضيات، **فعادة** ما يقتصر استخدامها على البحوث الكمية من النوع الارتباطي (العلائقي) أو التفسيري. ففي البحوث الكيفية مثلا، لا يتم استخدامها عادة لأنها تعتبر نتاجا للبحث وليست مدخلا له ولكن هناك من يؤيد استعمالها - كيفيا - .

ثالثا- تعريف الفرضية

هناك العديد من التعريفات اللغوية والاصطلاحية للفرضيات، نذكر بعضها فيما يلي:

- يشير الأصل اليوناني لمصطلح الفرضيةHypothesisإلى أنها كلمة تتكون من مقطعين: Hypo وتعني: تحت، منخفض أو أدنى ، و ، (Thesis) وتعني موقف أو حالة ؛ أي أنها أساس الشيء أو دعامته ، وقد ترادفها كلمتي مسلمة أو أطروحة لافتراض وجود شيء للحصول على نتيجة أو لاستكشاف بيانات غامضة غير كافية وغير قابلة للإثبات بموضوعية، أو لاقتراح قابل للاختبار لتحديد ما إذا كان صحيحا أو غير صحيح. بينما يشير لفظ (Suppositio) في اللاتينية إلى الافتراض، والشيء نفسه في ترجمته العربية (الفرضية)... مما قد يفسر كون المقاربة البديهية لمصطلح الفرضية واستخدامه الواقعي في المجال العلمي يشير إلى بعدي "الدعم والافتراض" الباحثين.

وعليه فالفرضية عادة ما تعرف على أنها محاولة تفسيرية أو إجابة "مؤقتة" على تساؤلات مشكلة البحث، أو شكل من أشكال التوقع الذي يصف بطريقة ملموسة ما يتوقع أن يحدث في موضوع البحث في ظروف معينة.

- تشير الفرضيات إلى ما نبحث عنه أو ما نحاول إثباته، ويمكن تعريفها بأنها تفسيرات مؤقتة للظاهرة قيد البحث، مصاغة في شكل مقترحات. وهي ليست بالضرورة صحيحة، فقد تكون غير صحيحة، كما يمكن أو لا يمكن إثباتها بحقائق. إنها تفسيرات مبدئية وليست هي الوقائع نفسها.

تعتبر الفرضية أداة مساعدة على تنظيم وهيكله وفرز (منهجية) المعرفة من خلال الاقتراحات... وهي تنطوي على سلسلة من المفاهيم والأحكام المنطقية المأخوذة من الواقع المدروس، والتي تقودنا إلى جوهر المعرفة.

ولذلك يمكن اعتبار الفرضية كجسر بين المعرفة التي تم الحصول عليها بالفعل (المعرفة المحققة)، والمعرفة الجديدة (المعرفة التي سيتم التحقق منها).

- إنها عبارة عن تخمين أو حكم أو تفسير تمهيدي لأسباب حدوث ظاهرة في الماضي أو الحاضر أو المستقبل.

رابعاً- وظائف الفرضية:

1. ربط المعرفة العلمية القائمة بالمشكلات الجديدة التي تظهر في الواقع.
2. تأكيد أو تعديل أو إلغاء الأنظمة النظرية القائمة.
3. **تقديم تفسير أولي:** قد تبدو عناصر المشكلة غامضة أو غير مترابطة. ومن خلال صياغة الفرضية قد تكتمل البيانات عن طريق الكشف عن المعاني الممكنة والعلاقات بينها.
4. **التحفيز على البحث:** تحدد وتلخص المشاكل المطروحة، فتكون بمثابة قوة دافعة لتحقيق العملية البحثية.
5. **مصدر منهجي:** بصياغتها في شكل جمل شرطية (في حالة الفرضيات السببية) تؤدي إلى القيام بتحليل للمتغيرات المعنية، وبالتالي النظر في الإجراءات المنهجية اللازمة لاختبارها وقياسها (تكميمها).
6. **من المعايير التقييمية:** تساعد في تقييم تقنيات البحث ضمن المبادئ التنظيمية من خلال استخدامها في اختبارها ميدانياً.

خامسا- شروط وضع فرضية مناسبة:

لكي تكون الفرضيات قابلة للاختبار، فالطريقة المناسبة لصياغتها يجب أن تفي ببعض الشروط أو الخصائص؛ نعرضها بالاعتماد أساسا على ما أورده "باوتيستا:

- يجب استخدام الفرضية كوسيلة بسيطة لتوضيح المفاهيم وذلك بكتابة قائمة من تلك المستخدمة في الخطوط العريضة للبحث (العنوان والإشكالية أساسا)، ثم محاولة تحديدها.
- يجب القيام بتحليل المفاهيم التي تعبر عن المواقف بدلا من كتابة الظواهر.
- يجب أن تتبنى الفرضية أفضل إجابة ممكنة على سؤال البحث، ومن الناحية الشكلية، يجب أن تعبر عن الصيغة التقريرية المباشرة لسؤال البحث؛ كما يجب تحري البساطة والاختصار وتجنب الحشو في بنائها.
- يجب أن تكون صياغتها موضوعية ولا تتضمن أي حكم، أي، لا يجب أن تعرف الظاهرة بصفات مثل "أفضل" أو "أسوأ"... ولكن فقط كما يعتقد أنها تحدث في الواقع. فتكون صياغتها خالية من القيم الذاتية للباحث، ومن أي نوع من أنواع التحيز، ومثال ذلك الحكم القيمي على السود بافتراض أن فقرهم ناتج عن كسلهم.

يجب أن تكون مفاهيمها واضحة ودقيقة، بحيث تسمح بتحديد إجرائي فتسهل عملية اختبارها، كما تتيح للباحثين الآخرين إمكانية تكرار البحث للتأكد من نتائجه.

- يجب أن تكون الفرضية محددة، أي أن تحسن التعبير عن كل العمليات والتوقعات التي تعبر عنها.

- ينبغي أن تشير الفرضية للمؤشرات التي ستستخدم، فهي تزيد من صحة النتائج ، لأنه كلما كانت مفاهيمها واسعة النطاق كلما كان من الأسهل الوقوع في فخ استخدام أدلة انتقائية وبديهيات عامة.

- يجب تجنب الاكتفاء بالتوقعات العامة، إذا كان من الممكن تفكيكها إلى فرضيات فرعية أكثر تحديدا.

- يجب أن تعتمد مفاهيم الفرضيات على مرجعيات ميدانية أو حالات واقعية، أي تكون ذات صلة بالواقع المدروس، فتكون علاقاتها البينية قابلة للملاحظة والقياس.

- يجب أن تحدد متغيرات البحث، أي تعين حدود البحث (النظرية والبشرية والزمانية) تبعا للمشكلة (موضوع البحث) وتساثلها الرئيس، باستخدام خاصة المؤشرات التي ستقاس بواسطتها في حالة كونها تخص بحث كمي. وفي حالة اعتمادها على عدة متغيرات كمية، يجب افتراض علاقات ارتباطية تفسيرية كمية بينها، أي يجب أن يتم تحديد فرضية تكون بمثابة أساس للاستنتاجات للمساعدة في تحديد ما إذا كانت تفسر أو لا تفسر الظواهر المدروسة.

- يجب أن تكون الفرضية ذات علاقة مباشرة بالإطار النظري للبحث ومستمدة منه... فلا تفترض مثلاً، إجابة أولية تعكس "الصراع" -الشائع كمفهوم ماركسي- وإطارها النظري وظيفي (الاستخدامات والإشباع...). لذلك وجب قبل كل شيء، **مراجعة جميع الأدبيات ذات الصلة بموضوعنا**. وثانياً، محاولة استخراج منها مجموعة من المقترحات التي ترتبط مع بعضها البعض. المهم هو أنه مهما اختلف مصدر هذه الفرضية يجب أن تكون مستخرجة منطقياً من مجموعة من المقترحات النظرية المترابطة ويجب أن تعتمد عليها.

- يجب أن تكون **للفرضيات علاقة بالإمكانات وأدوات/ تقنيات جمع البيانات المتاحة لاختبارها**. وهذا يعني أنه عندما يصوغ الباحث فرضيته يجب توقع تقنيات اختبارها ومعرفة ما إذا كانت متوافرة ولديه الإمكانات المناسبة لاستخدامها، لأن بعض الفرضيات المصاغة في العلوم الإنسانية لا يمكن اختبارها بسبب عدم وجود التقنيات الملائمة لذلك. ومن هنا تبرز الحاجة إلى وضع فرضيات ترتبط بتقنيات متاحة لاختبارها. **فالفرضية التي لا يمكن اختبارها إمبيريقياً**، تعتبر غير صالحة من وجهة نظر "الوضعيين" (الاتجاه الوضعي). ومن أهم تقنيات القياس المتوافرة: الملاحظة بالمشاركة، الملاحظة البسيطة، التجريب، المحاكاة، المقابلة المقننة، المفتوحة أو المعمقة، الاستبيان، تحليل المحتوى...

سادسا- طرق صياغة الفرضيات وفقاً لـ **Tapia**

01- التضاد (العلاقة العكسية) : تعبر عن علاقة تناقصية بين متغيرين: كلما زاد أحدهما، قل الآخر.
• الصيغة: " كلما قل X ، زاد Y " أو العكس.

• مثال : " كلما انخفضت نسبة الغياب الإداري، ارتفعت مستويات الإنتاجية داخل المؤسسة".

02- التوازي (العلاقة المباشرة) : تعبر عن علاقة طردية متزامنة بين متغيرين: كلاهما يرتفع أو ينخفض معا.
• الصيغة: " كلما زاد X ، زاد Y " أو " كلما انخفض X ، انخفض Y "

• مثال : " كلما زاد الإحساس بعدم العدالة التنظيمية، زادت مقاومة الموظفين للتغيير. " " كلما انخفض التحفيز المهني، انخفضت جودة الأداء الوظيفي».

✦ **ملاحظة :** يمكن تصنيف التضاد والتوازي تحت مفهوم عام هو **التلازم**، أي وجود علاقة منتظمة بين المتغيرين.

03- علاقة السبب والنتيجة (Cause–Effect) : تُستخدم عندما يفترض أن أحد المتغيرات يسبب الآخر بشكل مباشر.

• الصيغة "X": يسبب "Y" أو "X" يؤدي إلى "Y"

• **مثال :** "غياب التواصل الداخلي الفعال يؤدي إلى تفكك الفرق التنظيمية."
"الضغط المهني المزمن يسبب ارتفاع معدلات الغياب المرضي".

04- الفرضية التراكمية أو التعددية (Cumulative/Multifactorial) : تُستخدم عندما يكون للمتغير التابع عدة أسباب أو عوامل تفسيرية.

• الصيغة "X": يعود X إلى: العامل A ، العامل B ، العامل "...C"
• **مثال :**

- "تعود مقاومة الموظفين للتحويل الرقمي إلى: ضعف التكوين، غموض الأهداف، والخوف من فقدان الوظيفة."
- "يرجع ضعف التنسيق بين الأقسام إلى: غياب القيادة التشاركية، وتعدد مستويات القرار، وعدم وضوح المهام."

سابعا- مصادر صياغة الفرضيات

- من تخمين أو افتراض مرتبط باشتباه، شك أو توقع غامض لعلاقة بين متغيرات.
- من نتائج بحوث أخرى.
- من فرضيات أو أسس نظرية مؤطرة للبحث
- من الاستدلال الاستقرائي القائم على ملاحظات الباحث للواقع الاجتماعي والتنظيمي.

ثامنا - عناصر الفرضية:

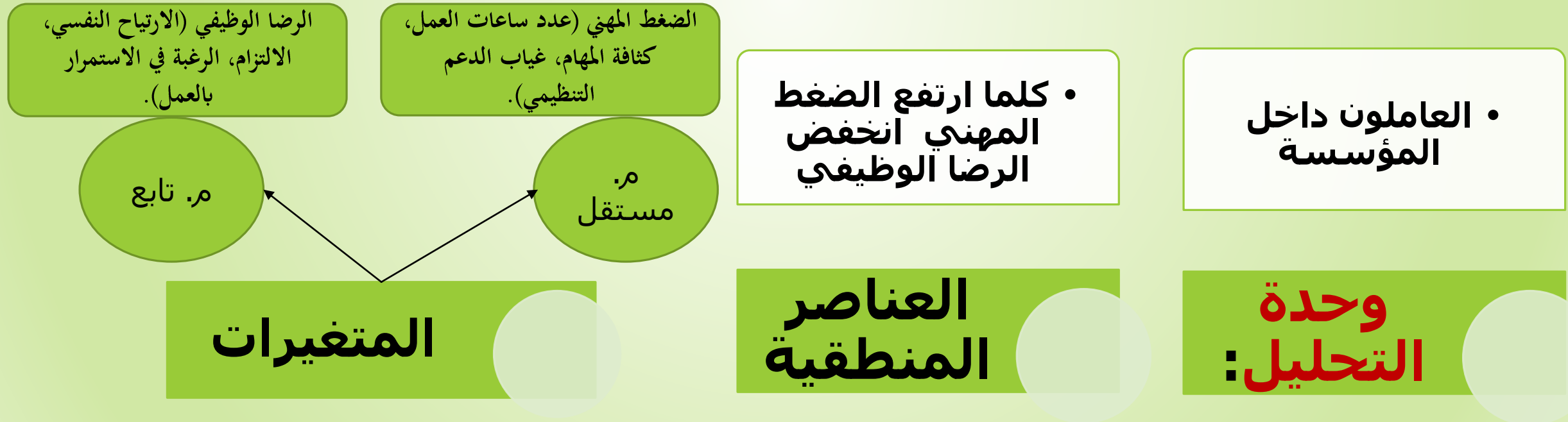
إن صياغة الفرضيات يجب أن تتضمن عددا من العناصر الهيكلية التي تساعد الباحث على تحديد تعريفها بشكل واضح ومختصر. وهذه العناصر حصرها الثلاثي فيما يلي:

– **وحدة التحليل:** وهي الكيانات التي نحاول دراسة سلوكها أو خصائصها. ويمكن لهذه الوحدات أن تكون عبارة عن أفراد، جماعات أو مؤسسات (مدارس، عمال مهنيين وإداريين... الخ).

- **المتغيرات**: هي الخصائص الكيفية أو الكمية لوحداث التحليل، أي هي السمة أو الخاصية أو الصفة التي قد تكون موجودة أو غير موجودة في أي فرد أو مجموعة من الأفراد. وسيتم التعرض لها بشكل مفصل في عنصر مستقل.
- **عناصر لغوية منطقية**: وهي روابط تجمع بين وحدات التحليل والمتغيرات وبين المتغيرات بعضها ببعض.

تشخيص عناصر الفرضيات الثلاث في مثال توضيحي :

الفرضية: يؤدي ارتفاع مستوى الضغط المهني داخل المؤسسة إلى انخفاض مستوى الرضا الوظيفي لدى العاملين.



تاسعا - مراحل صياغة الفرضيات

تخضع صياغة أي فرضية لعملية تطويرية معينة، والتي يتم بموجبها اقتراحها، تدقيقها، تصحيحها، و/أو استكمالها بافتراضات جديدة، وأخيرا، تثبيتها أو دحضها لتستبدل بفرضية جديدة. ويمكن تلخيص عملية صياغتها وإعدادها في أربع مراحل رئيسة يصعب التفريق بينها إلا كما يلي :

- * المرحلة الإعدادية/ القبلية: يمكن توزيعها تبعا لخلاصة ما أورده "باوتيستا على ثلاث مراحل فرعية هي : التفكير المبدئي: ويتزامن مع ما يسمى ب "نضج المشكلة". في البداية، قد تبدو كل من المشكلة والفرضية و/ أو الأهداف مشتتة، غامضة وغير متناسقة.
- المعقولة: تستخدم مراجعة المصادر الببليوغرافية لإجراء تقييم أولي للمشكلة، وتقرير مدى صلاحية الفكرة (الموضوع) للبحث، أي مباشرة البحث أم لا.
- المقبولة: إذا تم قبول الفكرة باعتبارها صالحة وقابلة للبحث، ينوي الباحث تحويلها إلى فرضية و/أو أهداف بغية عرضها لاحقا على الاختبار الإمبريقي.

*** المرحلة الثانية:** تتمثل في تقديم تخمين أولي من طرف الباحث استنادا إلى وقائع معينة وإلى الإطار النظري المعتمد في بحثه. لكن لا يمكن أن يستنتج التخمين بطريقة منطقية محضة من مجموعة الأطروحات التي يعتمد عليها الإطار النظري، كما لا يمكن اعتباره النتيجة المباشرة للتجربة... بل هو ناتج عن كليهما بطابع شخصي.

*** المرحلة الثالثة: القابلية للاختبار أو تفعيل/ تشغيل الفرضية:** في البداية تتخذ الفرضيات طابعا مفهوميا نظريا. ولجعلها عملية أكثر وجب تحويلها إلى متغيرات قابلة للملاحظة و/أو القياس. ويقتضي تفعيل الفرضيات تحديد مؤشرات المتغيرات المراد قياسها والعلاقات التي يمكن اعتمادها في هذه المؤشرات. وينبغي أن تكون هذه المؤشرات عبارة عن أفضل المظاهر العاكسة لمتغيرات البحث. وتساعد هذه العملية على اختيار أو تصميم أنسب الأدوات لجمع البيانات. كما يجب أن تكون هناك منذ البداية **صلة واضحة بين تساؤلات البحث والفرضيات/ الأهداف ومؤشرات المتغيرات المستقلة ومؤشرات المتغيرات التابعة.**

*** المرحلة الرابعة: اختبار الفرضية:** إن اختبار الفرضية يعني إخضاعها **لمحك الواقع**. أي على الباحث اختبار ما اقترحه في الفرضية، ولذلك وجب عليه التأكد، من خلال بعض تقنيات القياس ووسائل الاختبار، ما إذا كانت فرضيته تتفق أو لا تتفق مع البيانات الإمبريقية. في هذه الحالة، سنكون أمام احتمالين متوقعين لا ثالث لهما:

إما فرضية تدعمها البيانات الإمبريقية، فنقول إنه قد تم تأكيدها، أو فرضية لا تتفق مع البيانات الإمبريقية، فنقول إنها مرفوضة، أي تم دحضها بواسطة البيانات الإمبريقية.

إن اختبار الفرضية هو النشاط الذي يتمثل في تسجيل، بواسطة الملاحظة و/أو التجريب، ما إذا كانت الفرضية الإمبريقية صحيحة أو خاطئة. على أي حال، يجب أن تكون كل الفرضيات قابلة للاختبار لكي تعتبر علمية. فالفرضية التي لا يمكن تأكيدها أو دحضها من خلال تجربة معينة لا يمكنها اكتساب صفة العلمية.

عاشرا - أنواع الفرضيات:

يختلف تصنيف الفرضيات باختلاف المؤشرات التصنيفية المعتمدة (طبيعتها ومصدرها، نوع البحوث، نوع العلاقات بين متغيراتها...). وفيما يأتي تفصيل ذلك.

01- أنواع الفرضيات تبعا لطبيعتها (التجريدية أو الإحصائية) ومصدرها (النظري أو الميداني):

يقسم العديد من المتخصصين الفرضيات إلى بحثية (استقرائية/استنتاجية) وإحصائية (صفيرية/ بديلة)، وفيما يلي تفصيل ذلك:

01- الفرضيات البحثية : وهي مقترحات حول العلاقات المحتملة بين متغيرين أو أكثر، ويرمز لها ب H1,H2,H3 .. الخ ، وهي تنقسم وفقا لمصدرها، إلى نوعين: استقرائية واستنتاجية (استنباطية)، أو ثلاثة أنواع في حالة جعل الفرضيات الإحصائية جزءا من الفرضيات البحثية كما يرى البعض، حيث يقسمها تبعا لمصدرها إلى ثلاثة أنواع: استقرائية واستنتاجية وإحصائية، بدلا من نوعين.

- الفرضيات الاستقرائية: الاستقراء هو مصدر لإعداد الفرضيات. ويتم إعداد هذا النوع من الفرضيات من الملاحظة والتجربة (في البحوث الميدانية خاصة)، حيث تبدأ عملية البحث ببيانات الملاحظة ومن بعض نتائج البحوث الميدانية، فصياغة الفرضيات للوصول إلى النظريات. إنها الفرضيات التي تأتي من الأسفل (الخاص) إلى الأعلى (العام). ومثالها الفرضيات التي قد تستقرأ من بحوث ميدانية تخص "عوامل» نجاح الطالب في الجامعة : "المستوى التعليمي للآباء، الحضور للمحاضرات ، كفاءة الأساتذة ، كثافة الطلبة في الأقسام، الاختلاط...".

- الفرضيات الاستنتاجية: تتبع هذه الفرضيات مسارا عكسيا، من الأعلى إلى الأسفل. أي، ينطلق الباحث من النظرية (من أسسها، مبادئها، فرضياتها). يؤدي هذا النوع من الفرضيات إلى نظام معارف أوسع، وتكمن قيمتها في المساعدة على التأكد من كيفية عمل النظريات في الواقع. فهي تنطلق من العام إلى الخاص ونطاقها أوسع من الفرضيات الاستقرائية. ومثالها اختبار فرضيات نظرية الاستخدامات والإشباع مع جمهور وسائل الإعلام في الجزائر حاليا .

02- الفرضيات الإحصائية:

هي افتراضات يقترحها الباحث حول مؤشر واحد أو أكثر من المؤشرات المجتمعية، والتي هي بحاجة إلى التحقق من وجودها في مجموعتين بحثيتين على الأقل، ويتم التأكد من ذلك عن طريق إخضاعها لاختبار الدلالة الإحصائية. ويمكن صياغة الفرضيات الإحصائية بطريقتين:

–فرضية العدم أو الفرضية الصفرية (Null Hypothesis) : وهي التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات البحث في علاقتها بالمتغير المستقل ، ويتم تمثيلها ب H_0 فهي تستهدف أصلا نفي تأثير المتغير المستقل أي تنص على أن السبب المعين كمصدر للمشكلة غير مستقر أو ليس صحيحا، مما يجعله مرفوضا. ويمكن تشخيصها من الأمثلة السابقة بربط بعض المتغيرات الديموغرافية لعينة البحث بالمتغير التابع في فرضيات هذه الأمثلة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية" في المسار المهني بين العمال الذين تلقوا التكوين والذين لم يتلقوا التكوين.

ملاحظة : ليست كل البحوث بحاجة إلى وضع الفرضية الصفرية. ولكنها مهمة لعدة أسباب، منها أنه يتم قبولها أو رفضها اعتمادا على **نتائج البحث وبإجراءات إحصائية (معامل الارتباط أساسا)**، وأن وجودها يساعد على تحديد ما إذا كانت هناك فروق بين المجموعات، وهل هذه الفروق دالة أو لا تعود إلى الصدفة. مما يستدعي طرح الفرضية البديلة.

-الفرضية البديلة: يتم تمثيلها ب H_1 وهي تشير في الأصل، كفرضية إحصائية، ،"إلى أن عدم تحقق الفرضية الصفرية يعني بالضرورة قبولها كفرضية بديلة لها، أي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعات البحث فيما يتعلق بإثبات تأثير المتغيرات المستقلة سابقة الذكر في الأمثلة السابقة.

***ملاحظة:** إن عملية الاختيار بين الفرضيتين الإحصائيتين H_0 و H_1 تعرف باسم اختبار الفرضيات، من خلال إجراءات إحصائية (معاملات الارتباط...). لأننا في نهاية الاختبار سنصرح بقبول إحداهما وبرفض الأخرى. وأما اختبار الفرضيات البحثية فيتم من خلال ما تجمعه أدوات البحث (الملاحظة، الاستبيان...) من مجتمعها/ عينتها دون بحث الدلالة الإحصائية للعلاقات.

- أنواع الفرضيات تبعا لأنواع البحوث :

لقد قمنا بعرض عدة تصنيفات لأنواع البحوث في المحاضرة الأولى، ونظرا لكثرتها فسنكتفي بعرض أنواع الفرضيات تبعا لتصنيف واحد فقط منها (استكشافية، وصفية، تفسيرية)، يمكن الإشارة الى الفرضيات الوصفية والتي تكون : اما فرضية أحادية المتغير ، أو على شكل ثنائية المتغير ، أو متعددة المتغيرات (

هناك أنواع أخرى يمكن التفصيل فيها بالرجوع الى كتاب موريس انجرس وفضيل
دليو

هل يمكن استعمال الفرضيات في البحوث الكيفية؟

إن مراجعة الأدبيات المتخصصة تكشف عن وجود رأيين عامين أحدهما مفاده
عدم استعمال الفرضيات في البحوث الكيفية واستعمال التساؤلات / الأهداف
بدلاً منها، وثانيهما يقترح استعمال فرضيات يسميها فرضيات كيفية.

الجدول رقم 17، يلخص أنواع أسئلة وفرضيات البحوث الكمية والكيفية

أسئلة البحوث الكمية	فرضيات البحوث الكمية
<ul style="list-style-type: none"> - أسئلة وصفية - أسئلة مقارنة - أسئلة علائقية (ارتباطية) 	<ul style="list-style-type: none"> - فرضية بسيطة - فرضية مركبة - فرضية ذات اتجاه محدد - فرضية ذات اتجاه غير محدد - فرضية ترابطية - فرضية سببية - فرضية العدم (صفرية) - فرضية بديلة - فرضية عملية (من المتوقع أن تؤدي إلى نظرية منتجة) - فرضية إحصائية - فرضية منطقية
	اختبار فرضيات
أسئلة البحوث الكيفية	فرضيات البحوث الكيفية
<ul style="list-style-type: none"> - أسئلة سياقية (حول طبيعة أشياء موجودة تخص السياق الطبيعي لموضوع البحث. مثلا: ما طبيعة تجارب الممرضات العاملات ليلا في الرعاية الصحية أثناء جائحة كوفيد 19؟) - أسئلة استكشافية - أسئلة وصفية - أسئلة تقييمية - أسئلة توضيحية 	<p>إنتاج فرضيات (جمع البيانات لتطوير فرضية)</p>



Merci

Dr: Hadjam larbi — MCB

l.hadjam@univ-setif2.dz